

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

به في المغنى والشرح والفروع والرعاية وشرح بن رزين وغيرهم .  
وإن قال وكل عني صح أيضا وكان وكيل موكله على الصحيح من المذهب قطع به في المغنى  
والشرح وشرح بن رزين والرعاية وغيرهم وقدمه في الفروع .  
وقيل يكون وكيل وكيله أيضا كالأولى هذا نقله في الفروع .  
وقال في التلخيص فيما إذا قال وكل عني أنه وكيل الموكل وقطع به .  
وقال فيما إذا قال وكل عنك هل يكون وكيل الموكل أو وكيل الوكيل يحتمل وجهين فتعاكسا  
في محل الخلاف .  
فلعل ما في التلخيص غلط من الناسخ فإن الطريقة الأولى أصوب وأوفق للأصول أو يكون طريقة  
وهو بعيد .  
وإن قال وكل ولم يقل عني ولا عنك فهل يكون وكيل الوكيل كالأولى أو وكيل الموكل كالثانية  
فيه وجهان وأطلقهما في التلخيص والرعاية والفروع .  
أحدهما يكون وكيلًا للموكل وهو الصحيح من المذهب جزم به في المغنى والشرح وشرح بن رزين  
وبن رجب في آخر القاعدة الحادية والستين .  
والثاني يكون وكيل الوكيل .  
وأما إذا وكل فيما لا يتولى مثله بنفسه أو يعجز عنه لكثرتة أو قلنا يجوز له التوكيل من  
غير إذن ووكل فإن الوكيل الثاني وكيل الوكيل جزم به المصنف والشارح .  
الثالثة حيث حكمنا بأن الوكيل الثاني وكيل للموكل فإنه ينعزل بعزله وبموته ونحوه  
ويملك الموكل الأول عزله ولا ينعزل بموته .  
وحيث قلنا هو وكيل الوكيل فإنه ينعزل بعزله وبموته وينعزل بعزل